

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

خلاصة البحث السابق

في البحث المقدم، تم استعراض مقتضى الأصل العملي وذلك عند فرض العلم بأصل وجوب الفعل مع التردد في كونه نفسياً أو غيرياً؛ أي في المورد الذي لا يكون فيه إطلاقاً لفظي (تامًّا بمقومات الحكم) في البين، فيكون المرجع حينئذٍ هو الأصول العملية. وقد عدم المحقق النائي في «أجود التقريرات» إلى تنفيح صور الشك أولاً، ليتضمن بذلك نطاق الأثر المترتب على الأصل. فالصورة الأولى هي أن يكون، إلى جانب الواجب المشكوك، وجوبٌ نفسي لفعلٍ آخر معلومًّا أيضاً؛ وهذه الصورة تتحلُّ بدورها إلى فرضين: 1- تماثل الوجوبين من حيث الإطلاق والاشترط. 2- وعدم التماثل. والصورة الثانية هي أن لا يعلم إلا وجوب ذلك الفعل المردّد نفسه، مع مجرد احتمال وجود وجوب آخر في الواقع. ففي صورة التماثل، يتمحصن الشك في تقييد الواجب النفسي بالواجب الآخر، فتجري «أصلالة البراءة عن التقييد»، وتكون النتيجة هي «نتيجة الإطلاق» والتخيير في ترتيب الامتثال.

وقد تبيّن أن إشكال آية الله الخوئي، المرتكز على تعارض هذه البراءة مع نفسيّة الوضوء وعلى منجزيّة العلم الإجمالي، غير تام؛ وذلك لأنّ البراءة في جانب الوضوء عديمة الأثر، ولأنّ الأصل الموضوعي النافي للتقييد يسدّ الباب أمام الأصل الحكمي المتمثل في الاحتياط. وأما في صورة عدم التماثل، فتنشأ ثلاثة جهاتٍ للشك: 1- ففي الشك في تقييد الصلاة بالوضوء، تجري البراءة وتحصل «نتيجة الإطلاق». 2- وفي الشك في الوجوب النفسي للوضوء قبل الوقت، تجري البراءة وتحصل «نتيجة الغيرية» (وهي اختصاص فعلية وجوب الوضوء بما بعد الوقت). 3- وفي الشك في وجوب الوضوء بعد الوقت للمتوضئ قبله، تجري البراءة وتثبت «نتيجة النفسية». وقد اتضح أنّ مناقشة المحقق الخوئي، القائمة على منجزيّة العلم الإجمالي في التدرجيات، إنما أنها مخدوشةٌ كبروياً، وإنما أنها صغرياً، مع الانحلال العرفي وحكومة الأصول الموضوعية، لا تبقى مجالاً للاحتجاط العام.

فالمحصل هو أنّ منهج المحقق النائي، من خلال تفكيكه الدقيق للفروض وجريان البراءة في موضوعاتها المتباينة، يجيء ثمرات العملية للشك بين النفسيّة والغيرية.

الصورة الأولى: تماثل الوجوبين وجريان البراءة من التقييد

الصورة الفنية للمسألة: الفرض هو أنّ أصل وجوب الوضوء معلومٌ في الجملة، وأنّ الصلاة هي الأخرى وجوبٌ نفسي. ومن حيث النسبة إلى شرطٍ معين (كالوقت)، فإنّ التماثل قائمٌ بين الوجوبين: فإما أن يكونا مطلقيين معاً، وإما أن يكونا مقيدين معاً. ويرجع شكناً إلى أنه على تقدير غيرية وجوب الوضوء، فهل تكون الصلاة مقيدةً بالوضوء أم لا؟ يقول صاحب «أجود التقريرات»: إنه بأصلالة البراءة عن التقييد في جانب الصلاة، تحصل «نتيجة الإطلاق»، ويكون المكلف مخيراً في ترتيب الامتثال. وأما من جانب هيئة الأمر بـ«توضأ»، فيما أنّ أصل وجوب الوضوء معلوم، وأنّ الشك إنما هو في كيفية التكليف، فإنّ العلم الإجمالي بين النفسية والغيرية يسقط عن التنجيز بالانحلال الحكمي. وعليه، فإنّ أصل البراءة في جانب وجوب الوضوء عديم الأثر، وتكون البراءة في جانب تقييد الصلاة بالوضوء بلا معارض.[1]

تعليق آية الله الخوئي: تعارض البراءتين وعدم الانحلال

يقول آية الله الخوئي (قده) في الحاشية: إن البراءة من تقييد الصلاة والبراءة من نفسية الوضوء واقعutan في أطراف علم إجمالي، فهما متعارضتان. وعليه، فإنها تتتسقطان، وتصل النوبة إلى أصل الاحتياط. والنتيجة العملية المترتبة على ذلك هي وجوب الإتيان بالوضوء مقدماً على الصلاة.[2]

### مناقشةٌ مبنائيةٌ على التعليقة

أولاً: إن البراءة المقابلة في جانب الوضوء (وهي نفي النفسية) عديمة الأثر؛ وذلك لأنّ أصل وجوب الوضوء ثابتٌ على كل تقدير، ونفي النفسية لا يرفع إلزاماً زائداً. والأصل العديم الأثر لا يملك صلاحية المعارضة.

ثانياً: إنّ أصل البراءة عن التقييد في جانب الصلاة هي «أصلٌ موضوعي» في مقام تنقية التقييد. ومع جريان هذا الأصل، ينتفي موضوع الاحتياط الحكمي المبني على العلم الإجمالي؛ إذ مع وجود الأصل الموضوعي لا تصل النوبة إلى الأصل الحكمي.

ثالثاً: إنّ العلم الإجمالي المنجز فرعٌ لقابلية المخالفة العملية في أطرافه. وأما في ما نحن فيه، فلا يتصور وقوع مخالفة قطعيةٍ للإلزام المعلوم (وهو وجوب الوضوء في الجملة)، وبعد نفي التقييد، ينهى طرف الغيرية موضوعاً أيضاً؛ وعليه، فلا وجه لتجيز العلم الإجمالي للتحيطة.

الثمرة العملية: بناءً على مبني المحقق النائي، يثبت التخيير في ترتيب الامتثال؛ أي تتحصل «نتيجة الإطلاق» في جانب الصلاة. وبناءً على مبني المحقق الخوئي، يلزم الاحتياط وتقديم الوضوء؛ أي تتحصل «نتيجة الوجوب الغيري» في مقام العمل.

### إعادة قراءة نقد المحقق الخوئي وتقرير صاحب «المنتقى» لمبني المحقق النائي

ينبه صاحب «منتقى الأصول» ذيل هذا النزاع على أنه لا يمكن القول ببساطة إن «تعارض الأصول بديهي» وانتهى الأمر؛ فكيف يُعقل أن يذهب المحقق النائي إلى الانحلال مع فرض التعارض؟ وبحسب تعبيره (قده):

و لا يخفى ان هذا المعنى الذي ذكره السيد الخوئي مما يلفت إليه من له قليل علم فضلاً عن مثل المحقق النائي (قدس سره)، إذن فما هو الوجه في إجراءه البراءة في التقييد مع أنه طرف العلم الإجمالي؛[3]

ثم يقرر صاحب «المنتقى» وجهة نظر المحقق النائي على النحو التالي:

و الإجابة عن هذا السؤال هي: ان المحقق النائي يذهب إلى انحلال العلم الإجمالي المذبور، و عدم إمكان إجراء البراءة في أحد الطرفين، فتكون البراءة في الآخر بلا معارض. بيان ذلك: ان وجوب الوضوء معلوم على كل حال نفسياً كان أو غيرياً فهو لا يكون مجرى البراءة، و وجوب التقييد محتمل، فيكون مجرى البراءة، لأنّ أصل البراءة فيه بلا معارض بعد ان امتنع جريانه في طرف الوضوء.[4]

محصل التحليل: إن الركن المؤثر للغيرية في مقام العمل إنما يمر عبر «تقييد الصلاة بالوضوء». فبجريان «أصل البراءة عن التقييد» في جانب الصلاة – وهي أصلٌ موضوعيٌّ نافٍ للشرطية – يسقط الفرع المؤثر للغيرية في مقام العمل. وعليه، فإن العلم الإجمالي بالنفسية أو الغيرية يكون منحلاً حكماً؛ لا بمعنى الكشف التفصيلي عن الواقع، بل بمعنى سقوط الطرف ذي الأثر وزوالة التجيز. وأما في المقابل، فإن «البراءة من نفسية الوضوء» عديمة الأثر؛ وذلك لأنّ أصل وجوب الوضوء ثابتٌ على كل حال، ونفي النفسية لا يرفع إلزاماً زائداً. والأصل العديم الأثر لا يملك صلاحية المعارضة مع الأصل الموضوعي النافي للتقييد؛ وعليه، فإن تعارض البراءتين بالمعنى الأخص غير متحقق.

## إعادة قراءة نقد المحقق الخوئي: النكتة المحورية في نقهـة لمبني المحقق النائيني

إن النكتة المحورية في نقد آية الله الخوئي لمبني المحقق النائيني تكمن في «المساواقة» بين الأصلين الجاريين (وهما نفي التقيد ونفي النفسية) في أطراف العلم الإجمالي، وما يترتب على ذلك من تعارضٍ بينهما. إلا أنَّ صاحب «المنتقى» يبيِّن أنَّ هذه المساواقة مخدوشة؛ وذلك لأنَّ الأصل الجاري في طرف الوضوء عديم الأثر، فهو لا يملك صلاحية المعارضة. وأما الأصل النافي للتقيد في جانب الصلاة، فهو حاكمٌ ومنقحٌ لموضوع الأثر، لكونه أصلًاً موضوعياً.

تبين مبني «الانحلال الحكمي»: إنَّ الأصل الموضوعي، وهو أصالة البراءة عن التقيد، ينْقَحُ موضوع الحكم، ومفاده أنَّ «الصلاحة غير مقيدةٍ بالوضوء». وبنفي هذا التقيد، يزول الجزء الفعال من العلم الإجمالي (وهو الغيرية المتقومة بالتقيد) في مقام العمل. وأما في المقابل، أي في جانب أصل البراءة من نفسية الوضوء، فبما أنَّ وجوب الوضوء معلومٌ في الجملة، فإنَّ نفي النفسية لا يرفع تكليفاً زائداً؛ فهو إذن أصلٌ عديم الأثر، ولا يقع في عرض الأصل الموضوعي حتى ينشأ تعارضٌ. فالثمرة المترتبة على ذلك هي تحصُّل «نتيجة الإطلاق» في جانب الصلاة والتخيير في ترتيب الامتثال، ويفقد العلم الإجمالي شأنية التنجيز لسقوط طرفة المؤثر.[5]

الخلاصة النهاية: بناءً على تقرير صاحب «المنتقى»، فإنَّ مبني المحقق النائيني في الصورة الأولى يُعدُّ مبنيًّا متيناً. فأصالة البراءة عن التقيد في جانب الصلاة، بوصفها أصلًاً موضوعياً، تسدُّ مجرى أثر الغيرية، ويتحصل بذلك «الانحلال الحكمي» للعلم الإجمالي. وأما «البراءة من نفسية الوضوء» فهي عديمة الأثر، وتفتقر إلى قابلية المعارضة؛ وعليه، فإنَّ دعوى تعارض البراءتين غير تامة. فالثمرة العملية هي ما تقدم بيانه، وهي تحصُّل «نتيجة الإطلاق» في جانب الصلاة، وتخيير المكلف في ترتيب الامتثال.

### مقدمتان لتمامية إشكال السيد الخوئي

يصرّح صاحب «المنتقى» بأنَّ إحكام نقد السيد الخوئي منوطٌ بمقدمتين اثنتين:

المقدمة الأولى: هو الالتزام بعدم جريان البراءة في الوجوب الغيري، باعتبار أنه ليس من المجموعات الشرعية، بل هو من الأمور الالزمة للوجوب النفسي، فهو كالأمور التكوينية غير قابل للوضع ولا للرفع، فلا معنى لإجراء البراءة الشرعية فيه. فالوجوب القابل لجريان البراءة هو الوجوب النفسي ... وعليه، فتكون البراءة من وجوب التقيد معارضة بمثلها، لجريان البراءة من الوجوب النفسي لأنَّه مشكوك ... فجريان البراءة فيه يعارض جريانها في وجوب التقيد.[6]

وببيان ذلك: أنَّه لو لم يكن الوجوب الغيري مفعولاً شرعاً مستقلًا حتى تجري فيه البراءة الشرعية، لكان المورد الوحيد لجريان البراءة الشرعية هو «الوجوب النفسي» (لكونه مفعولاً). وحينئذٍ، فإنَّ البراءة من النفسية تتعارض مع البراءة من التقيد.

المقدمة الثانية: قد يقال ... بأنَّ لزوم الوضوء واستحقاق العقاب على تركه معلوم على كل حال ... بخلاف التقيد فإنه لا يعلم لزومه ... فيكون مجرى البراءة العقلية ... ويشكل: بأن ترتُب العقاب على ترك الوضوء ... مرجعه إلى تقرير العلم الإجمالي المدعي المانع من إجراء البراءة في طرف التقيد ... فليس ترك التقيد طرفاً لترك الوضوء بكل احتمالية كي يكون مجرى البراءة، بل هو أحد احتمالي ترك الوضوء ... وبعبارة أخرى: يعلم إجمالاً بثبوت العقاب على ترك الوضوء أو ترك الصلاة المقيدة به ... وإجراء البراءة في كل طرف معارض ... [7]

وببيان ذلك: أنَّ قاعدة «قيح العقاب بلا بيان» هي الأخرى لا مجرى لها؛ وذلك لأنَّ «البيان الإجمالي» قائمٌ بالنسبة إلى أحد الأمرين (إما ترك الوضوء، وإما ترك الصلاة المقيدة)، ف تكون البراءة العقلية في كل طرفٍ معارضَةً بالبراءة في الطرف الآخر.

و الحاصل: ان وجوب التقييد لا يكون مجرى للبراءة الشرعية كما هو مقتضى المقدمة الأولى، و لا مجرى للبراءة العقلية كما هو مقتضى المقدمة الثانية.[8]

## تحليل المقدمتين وتقديرهما

في ما يتصل بالمقدمة الأولى: إن الوجوب الغيري ليس «حكماً مفعولاً مستقلاً»، بل هو لازمٌ وتابعٌ للوجوب النفسي الذي المقدمة. وعلىه، فهو لا يقع موضوعاً للوضع والرفع الشرعيين حتى يكون للبراءة الشرعية معنىًّ فيه. فالبراءة الشرعية إنما تجري في «الحكم المفعول» فحسب، أي في الوجوب النفسي. والثمرة المترتبة على ذلك هي أن «أصل الوجوب» بالنسبة إلى الوضوء (على نحو ما) معلوم، فلا تجري فيه البراءة. وإن ما هو مشكوكٌ ومجرى للبراءة في جانب الوضوء إنما هو «خصوص النفسي»؛ وذلك لأنّ النفسي «حكمٌ مفعولٌ» ومشكوك. وفي الطرف المقابل، فإن «وجوب التقييد» هو الآخر مشكوك، ويُعد من سُنخِ الجعل النفسي المتعلق بالصلة. وعليه، فإن البراءة من «نفسية الوضوء في جانب هيئة توضيئ» تتعارض مع البراءة من «تقييد مادة الصلاة في صلٍ». فدعوى «الانحلال» إذن، بناءً على هذا البيان، غير مقبولة؛ إذ إننا أمام براءتين متكافئتين، والعلم الإجمالي يمنع من جريانهما معاً.

في ما يتصل بالمقدمة الثانية: إن التقرير التقريري لدعوى المحقق النائي (كما ينقله صاحب «المتنقى») هو أن «لزوم الوضوء واستحقاق العقاب على تركه» معلومٌ على كل حال: فإن كان الوضوء واجباً نفسياً، استتبع تركه العقاب. وإن كان واجباً غيرياً، آل تركه إلى ترك الواجب النفسي المقيد (وهو الصلاة مع الطهارة)، فاستتبع العقاب من تلك الجهة. وأما في المقابل، فإن «لزوم التقييد» و«العقاب على ترك التقييد» فغير معلومين. وعليه، فإن «التقييد» يكون، على أقل تقدير، مجرى للبراءة العقلية (وهي قبح العقاب بلا بيان)؛ وإن لم يكن مجرى للبراءة الشرعية بناءً على المقدمة الأولى.

إشكال السيد الروحاني: إن هذا التحليل يرجع في حقيقته إلى العلم الإجمالي الأول نفسه، ولا يحل الإشكال. ولماذا؟ لأنكم قلتم: إنه لو ثبت العقاب على ترك الوضوء في فرض الغيرية، فإن هذا هو بعينه العقاب على ترك «الواجب المقيد». وعليه، فإن «ترك التقييد» ليس طرفاً مستقلاً في قبال «ترك الوضوء»، بل هو أحد المنشآتين المحتملين للعقاب على «ترك الوضوء». وبيان أجل: إننا نعلم إجمالاً بأنه إما أن يكون «الوضوء لازماً نفسياً»، وإما أن يكون «التقييد لازماً». والثمرة العملية في مقام العقاب هي: إما أن يكون العقاب على «ترك الوضوء» (إن كان نفسياً). وإما أن يكون على «ترك الصلاة المقيدة» (إن كان غيرياً). فكل طرفٍ منهما يقع موضوعاً لـ«قبح العقاب بلا بيان»، ويكون جريان البراءة العقلية في أحدهما معارضًا بجريانها في الآخر. وعليه، فلا البراءة الشرعية جاريةٌ في «التقييد» (بناءً على المقدمة الأولى)، ولا البراءة العقلية (بناءً على هذا التحليل للعلم الإجمالي). فمسلك ترجيح «التقييد» بوصفه مجرى للبراءة يكون مسدوداً إذن. فالمحصل هو أن تعارض البراءتين قائم، وتصل النوبة إلى الاحتياط (أي: توضأ وصل بوضوء).

فالمحصل النهائي هو أنه لو تم التسليم بكلتا المقدمتين، كما قرر صاحب «المتنقى»، وكانت تعليقة السيد الخويي (القائمة على أصلية الاحتياط وتقديم الوضوء) تامةً.

## نقد المقدمة الأولى: جريان البراءة الشرعية في الواجب الغيري ذي الإنشاء المستقل

بعد أن عرض صاحب «منتقى الأصول» المقدمتين اللتين يُراد بهما إحكام نقد السيد الخويي، فإنه يعتبرهما كليهما مخدوشتين. وفي ما يتصل بالمقدمة الأولى، يقول (قده):

ولكن التحقيق عدم تمامية كلتا المقدمتين، و ما ذكره المحقق النائي من دعوى الانحلال وجيه، و ذلك:

اما المقدمة الأولى: فلان أساسها هو عدم قابلية الوجوب الغيري لجريان البراءة فيه. وهذا مسلم في الجملة لا مطلاً، و ذلك لأن الوجوب الغيري المستفاد من الوجوب النفسي المتعلق بذى المقدمة أمر ذاتي لازم له غير قابل للوضع والرفع، ولكن قد يلتفت الأمر إلى المقدمات فينشئ حكما خاصا بها، كما لو قال: «ادخل السوق و اشرر اللحم»، فان الأمر بالمقدمة في مثل الحال أمر مجعل قابل للجعل والرفع، فيمكن إجراء البراءة فيه مع الشك.

بالجملة: عدم جريان البراءة فيما لا إنشاء له مستقلاً من الوجوبات الغيرية مسلم لعدم كونه مجموعاً شرعاً، بل هو لازم تكويني - كما يأتي تحقيقه -. و أما ما له إنشاء مستقل و جعل خاص، فلا مانع من إجراء البراءة فيه، لأن حكم معمول قابل للوضع و الرفع. و ما نحن فيه من هذا القبيل، إذ المفروض تعلق الأمر بالوضع المردد بين كونه نفسياً أو غيرياً، فعلى تقدير كونه غيرياً يكون من النحو الذي تجري فيه البراءة. و عليه فوجوب الوضوء - فيما نحن فيه - قابل لجريان البراءة بكل نحويه، لكنه لا يكون مجرى البراءة بعد العلم به على كل حال، فينحل العلم الإجمالي و يكون أصل البراءة في طرف التقييد بلا معارض.[9]

وتفصيل النقد هو أن الواجب الغيري على قسمين:

1- الوجوب الغيري الترشحي: وهو مجرد لازمة عقلية للوجوب النفسي لدى المقدمة؛ فهو لا يقبل الجعل ولا الرفع الشرعيين، فلا يشمله حديث «رفع ما لا يعلمون».

2- الوجوب الغيري ذو الإنشاء المستقل: وهو أن يتصرف المولى بنفسه لإنشاء إلزامٍ مستقل بالمقْدِمة ( ولو بداعي التوصل إلى ذي المقْدِمة). وهذا الحكم المولوى يُعد «مجموعاً قابلاً للوضم والرفع»، فيكون مشمولاً لحديث الرفع.

وتبيّق ذلك على ما نحن فيه هو: في محل النزاع، فإنَّ أمراً شارع بالوضوء قد ورد بإنشاءٍ مستقلٍ؛ والشك إنما هو في داعي الجعل (نفسي/غيري)، لا في أصل المفعولية. عليه، فلو كانت الغيرية هي المراد، وكانت من سُنْخ «الغيري ذي الإنشاء»، وتكون البراءة الشرعية جاريةً في نفيها. والنتيجة الأصولية هي: أنَّه بما أنَّ أصل وجوب الوضوء معلومٌ على كل حال، فإنَّ الوضوء نفسه لا يكون مجرىً للبراءة. وأما «وجوب التقييد» في جانب الصلاة، فهو صفةٌ حيئيةٌ شرعيةٌ مستقلة، يكون مجرىً للبراءة. وبجرانها، ينحل العلم الإجمالي «حكماً»، ولا ينعقد أصلٌ معارضٌ في طرف الوضوء. والمحصلةُ هو: أنَّ كبرى جريان حديث الرفع إنما هي ناظرةٌ إلى الموارد التي يحرز فيها «إنشاءٌ مولويٌّ مستقلٌ». فلو كانت الإرشادية محززة، لكان وجه البحث مختلفاً. ولكن في ما نحن فيه، وبناءً على فرض المسألة، فإنَّ «الأمر بالوضوء» مفروضٌ كونه معمولاً شرعاً، وإنما يدور الأمر بين النفسيّة والغيرية في مقام الجعل. وعلى هذا الفرض، فلا مانع من شمول حديث الرفع لـ«الغيري المفعولة».

والآن، لو جرت البراءة الشرعية في «الغيرية المجعلة»، فهل يبقى التعارض مع البراءة من النفسية قائماً؟ الجواب هو أنّ البراءة من النفسية عديمة الأثر؛ وذلك لأنّ إلزام الوضوء ثابتٌ في الجملة، ونفي النفسية لا يرفع إلزاماً زائداً. والأصل العديم الأثر لا يُعدُّ معارضاً. وفوق ذلك، فإنّ البراءة النافية للتنقييد في جانب الصلاة هي أصلٌ موضوعيٌّ حاكم يرفع مجرى أثر الغيرية.<sup>[10]</sup> وعليه، ففي «الوجوب الغيري ذي الإنشاء المستقل» – وهو المفروض في ما نحن فيه – يكون الحكم المولوي المجعل قابلاً لشمول حديث الرفع. وعليه، فإنّ «أصالة البراءة عن التنقييد» تجري في جانب الصلاة، وتتحصل «نتيجة الإطلاق». ومن الجهة المقابلة، فإنّ البراءة من نفسية الوضوء عديمة الأثر، فلا ينعقد تعارض. وبهذا، يتقوّى مبني المحقق النائي في «الانحلال الحكمي» والتخيير في ترتيب الامتثال، وتهدم المقدمة الأولى اللاحزة لتمامية إشكال السيد الخوئي.

## **نقد المقدمة الثانية؛ الانحلال الحكمي وجدلية منم البراءة العقلية**

إنَّ صاحب «منقى الأصول»، بعد أن عرض المقدمة الثانية التي يُراد بها أحكام إشكال آية الله الخوئي، يصرّح بأنَّ منع البراءة

العقلية في هذا المقام لا ينفي مبنياً كلام المحقق النائيني؛ وذلك لأنَّ المحقق النائيني ملتزمٌ في هذا الفرض نفسه بـ«الانحلال الحكمي». حيث يقول (قده):

فنورد عليها فعلاً بأنه لم يلتزم بعدم الانحلال في مثل هذه الصورة حكماً، بل التزم بالانحلال، فالإيراد عليه فعلاً جدلي.[11]

والمراد بذلك هو أنَّه على الرغم من إمكان إرجاع مآل الشك إلى «التقييد»، إلا أنَّ أطراف العلم الإجمالي في بناته الفعلية هي «النفسي/الغيري»، ولم يُؤخذ «التقييد» في صميم العلم الإجمالي. وعليه، فإنَّ «أصلالة البراءة عن التقييد» في جانب الصلاة – بوصفها أصلاً موضوعياً – جارية. وبجريانها، يسقط الطرف المؤثر في العلم الإجمالي (وهو الغيرية المتقومة بالتقييد)، فيسقط العلم الإجمالي عن التجيز. ولأجل ذلك، فإنَّ القول بأنَّه: «بما أنَّ الغيرية هي عين التقييد، فإنه يوجد بيانٌ إجمالي بالنسبة إلى التقييد أيضاً، فتنتفي البراءة العقلية موضوعاً»، هو مصادرةٌ على المطلوب وقولٌ جدلي. إذ على فرض الانحلال الحكمي وحكومة الأصل الموضوعي، لا يبقى «بيانٌ إجمالي» بالنسبة إلى التقييد قائماً.

### الفرق بين تقرير المحقق الخوئي في «التعليق» و«المحاضرات» وصلته بمحل النزاع

يقول صاحب «المنتقى»:

هذا كله حول ما ذكره في تعليقه على: «أجود التقريرات» من تقريب عدم جريان البراءة بتشكيل العلم الإجمالي بوجوب الوضوء النفسي أو وجوب التقييد النفسي ... و لكنه في تقريرات بحثه قرر العلم الإجمالي بنحو آخر ... و هو: أنا نعلم إجمالاً بوجوب الوضوء النفسي، أو وجوبه غيرياً ... .[12]

التحليل: في التعليقة على «أجود التقريرات»، فإنَّ طرفي العلم الإجمالي هما: «وجوب الوضوء النفسي» و«وجوب التقييد النفسي». وهذه الصياغة ناظرةٌ مباشرةً إلى محل النزاع (وهو لزوم تقييد الصلاة). وأما في «المحاضرات»، فإنَّ طرفي العلم الإجمالي هما مجرد كون وجوب الوضوء «نفسياً» أو «غيرياً»؛ من دون تعرُّضٍ للتقييد. وهذا التقرير «لا يرتبط بما هو محل الكلام»؛ وذلك لأنَّ غاية ما يلزم به المكلف هو الإتيان بالوضوء، لا الإتيان بالصلاحة على نحو التقييد. إذ بحسب عبارته (قده): «إنَّ مقتضى العلم المذكور ليس إلا الإتيان بالوضوء، أما الإتيان بالصلاحة مقيدةً به فلا». وذلك لأنَّ لزوم التقييد ليس من الآثار المستقلة لـ«الغيرية» حتى يجب بمجرد تتجيز العلم الإجمالي؛ بل هو من اللوازم غير المنجزة، نظير عدم ترتُّب نجاسة ملaci ما هو محتمل النجاسة الذي يكون طرفاً للعلم الإجمالي.

### محاولة تعميم الاستدلال بـ«علمين إجماليين ذوين أطرافٍ ثلاثة» ونقدتها

ولرفع الإشكال الأخير، اقترح تقريرٌ هو كالتالي:

فلا بد من تتميم هذا البيان بأنْ يقال: إنَّ هناك علمًا إجماليًا آخر متعلقاً بوجوب النفسيِّ المردد بين الوضوء والتقييد، فلدينا علماً إجماليان ذو أطراف ثلاثة لاشتراك أحد الطرفين فيما ... و عليه، فيقال: إنَّ جريان البراءة في كل من أطراف هذين العلمين معارض بجريانه في الطرف الآخر ... .[13]

نقد صاحب «المنتقى»:

وأنت خبير: بأنَّ هذا الوجه إنما يجدي ... لو فرض أنَّ لكل من خصوصيتي النفسيَّة والغيرية أثراً خاصاً بها غير أصل الإلزام ... و لكن الأمر ليس كذلك، إذ ليس لكل منها أيُّ أثر إلزامي. و عليه فليست النفسيَّة والغيرية موضوعاً لأصل البراءة ... و أما أصل

وجوب الوضوء فهو معلوم غير قابل لإجراء البراءة فيه، فتكون البراءة من وجوب التقييد بلا معارض ... [14]

المتحصل: بما أنّ لـ«النفسية» و«الغيرية» بما هما هما أثراً إلزاماً مستقلاً، فإنهما لا يقعان مجرّاً مستقلاً للبراءة حتى يشكّلا معارضًا للبراءة من التقييد. ومن جهة أخرى، فإنّ «أصل وجوب الوضوء» معلوم، فلا يكون مجرّاً للبراءة. وعليه، فإنّ البراءة من التقييد تجري بلا معارض، ويكون العلم الإجمالي منحلاً حكماً. النتيجة والثمرة العلمية: بناءً على مبني المحقق النائي، تجري «أصالة البراءة عن التقييد» في جانب الصلاة، فتحصل «نتيجة الإطلاق»، ويسقط العلم الإجمالي عن التجيز؛ ويبقى المكلف مخيّراً في ترتيب الامتثال. وبناءً على مبني المحقق الخوئي في التعليقة، فمع فرض تعارض البراءتين وعدم الانحلال، تصل النوبة إلى الاحتياط، ويلزم تقديم الوضوء. إلا أنّ هذا المبني منوطٌ بإنكار حكمة الأصل الموضوعي وإثبات وجود معارضٍ مؤثر، وهو ما يعتبره السيد الروحاني غير تام.

فالملخصة الثانية إذن، بناءً على تقرير صاحب «المنتقى»، غير تامة. فإنّ منع البراءة العقلية المرتكز على «البيان الإجمالي الشامل للتقييد» هو منعٌ جدلي؛ إذ إنّه يفترض مسبقاً عدم وقوع الانحلال الحكمي وعدم جريان الأصل الموضوعي. والحال أنّ الصحيح مبنيٌّ هو أنّ «أصالة البراءة عن التقييد» جاريةٌ وحاكمةٌ بوصفها أصلاً موضوعياً، فتُخرج الغيرية المتفوّمة بالتقييد عن مدار الأثر، وينحلّ العلم الإجمالي بذلك حكماً. والنتيجة هي التخيير العملي للمكلف في ترتيب الامتثال.

وصلى الله على محمد وآله الطاهرين

- 
- [1]- محمدحسين نائي، أجود التقريرات، با ابوالقاسم خوي (قم: مطبعة العرفان، 1352)، ج 1، 169 .
  - [2]- نفس المصدر.
  - [3]- محمد الروحاني، منتقى الأصول (قم: دفتر آيت الله سيد محمد حسيني روحاني، 1413)، ج 2، 222 .
  - [4]- نفس المصدر.
  - [5]- المقرر:

شروط إبطال الانحلال الحكمي وصلته بمبني المحقق الخوئي  
لكي يتم إبطال مبني المحقق النائي في «الانحلال الحكمي» وينتهض نقد المحقق الخوئي تماماً، لا بد من تحقق واحد أو أكثر من الأمور التالية:

الشرط الأول: إثبات الأثر المستقل للأصل المقابل في جانب الوضوء  
فلو أمكن إثبات أنّ «البراءة من نفسية الوضوء» ترفع إلزاماً زائداً (ك نحو ما لو كانت النفسية ملزمةً للزوم الإتيان بالوضوء في ظرفٍ لا يكون فيه إلزامٌ على تقدير الغيرية)، فعندها، يغدو الأصل المقابل مؤثراً، ويكتسب صلاحية المعارضنة مع الأصل النافي للتقييد. وإنّ مبني المحقق الخوئي يرتكز في حقيقته على هذه الصورة بالذات؛ وهي جعل إلزامين مرددين في ظرفين يكون كلُّ منهما قابلاً للامتثال أو المخالفة.

الشرط الثاني: تحويل الأصل النافي للتقييد من «موضوعي» إلى «حكمي» أو إنكار حكومته  
فلو اعتبرت «البراءة من التقييد» أصلاً حكمياً يقع في عرض «البراءة من النفسية» – لا أصلاً موضوعياً ينقح موضوع الأثر – لتقوّى حينئذ التنافي بين الأصلين في أطراف العلم الإجمالي، وكانت دعوى التعارض مسمومة.

الشرط الثالث: عدم انحصر أثر الغيرية في تقييد الصلاة  
فلو أمكن تصوير ثمرة مستقلةٍ للغيرية – غير تقييد الصلاة – (كالتفاوت في سعة نطاق العقاب أو ضيقه، أو في كيفية الامتثال على نحوٍ لا يتأثر بتنقح عدم التقييد)، فإنّ نفي التقييد حينئذ لا يُسقط الطرف المؤثر في العلم الإجمالي على نحوٍ كامل، ويبقى العلم الإجمالي منجزاً.

الشرط الرابع: إحراز عدم الانحلال العرفي للعلم الإجمالي

فلو أمكن إثبات أنَّ العلم الإجمالي لا ينحلّ عرفاً بمجرد إجراء الأصل في أحد طرفيه (لكون كلاً الطرفين لا يزال محتملاً لِلْإِلْزَامِ فعلي مع إمكان المخالفة)، لما تم الاستناد إلى «الانحلال الحكمي»، ولكن المقام مقام تعارض الأصول والاحتياط.

الشرط الخامس: الالتزام بمنجزية العلم الإجمالي في التدرجيات على نحو يشمل هذا المورد مع أنَّ هذا الشرط ناظرٌ إلى الصورة الثانية، إلا أنه لو توسيع في مبني المحقق الخوئي بحيث يشمل المقام أيضاً، فيُعدُّ «العلم الإجمالي المتعلق بأوصاف الإلزام» منجزاً، لتوسيع بذلك مسلك سدّ باب البراءة. وأما في المقابل، فلو كانت منجزية التدرجيات محل منع، أو اعتُبرت موضوعات الأصول متغيرة، لبقي باب الانحلال الحكمي مفتوحاً.

[6]- الروحاني، نفس المصدر.

[7]- نفس المصدر، 223-222.

[8]- نفس المصدر، 223.

[9]- نفس المصدر، 223-224.

[10]- المقرّر: بناءً على مبني المشهور، فإنَّ أدلة «الرفع» تجري في الشكوك الوضعية الشرعية (كالجزئية والشرطية)؛ وذلك لأنَّ موضوعها هو «ما لا يعلمنون» على نحو الامتنان، وهو يشمل القيود التشريعية للعبادات. وعلى هذا المبني، فإنَّ «أصل البراءة عن التقيد» في جانب الصلاة تامة. وينفي التقيد بواسطة الأصل الموضوعي، ينتفي الطرف المؤثر في العلم الإجمالي (وهو الغيرية المتفقّمة بالتقيد)؛ وعليه، فإنَّ العلم الإجمالي ينحلّ «حكماً» ويزول تنجيزه. وأما دعوىبقاء التعارض، فهي متفرّعةٌ على إنكار حكمة الأصل الموضوعي أو إثبات أثرٍ مستقلٍ للبراءة المقابلة، وكلاهما مخدوش.

[11]- الروحاني، منتقى الأصول، ج 2، 224.

[12]- نفس المصدر.

[13]- نفس المصدر، 225.

[14]- نفس المصدر.

---

#### المصادر

- الروحاني، محمد. منتقى الأصول. 7 ج. قم: دفتر آيت الله سيد محمد حسيني روحاني، 1413.
- نائيني، محمدمحسين. أجود التقريرات. با ابوالقاسم خويي. 2 ج. قم: مطبعة العرفان، 1352.